



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة الثالثة والثمانون

روما، 1-2 ديسمبر/كانون الأول 2004

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته

إلى المجلس التنفيذي بشأن قرض مقترح تقديمه

إلى

جمهورية الإكوادور

من أجل

مشروع تنمية منطقة الممر الأوسط

المحتويات

iii	معادلات العملة
iii	الموازن والمقاييس
iv	خريطة منطقة المشروع
v	موجز القرض
vi	موجز المشروع
1	الجزء الأول - الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق
1	ألف - الاقتصاد والقطاع الزراعي
2	باء - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة
3	جيم - استراتيجية الصندوق في تعاونه مع الإكوادور
4	الجزء الثاني - المشروع
4	ألف - منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة
6	باء - أهداف المشروع ونطاقه
6	جيم - عناصر المشروع
9	دال - التكاليف والتمويل
12	هاء - التوريد، والصراف، والحسابات ومراجعتها
12	واو - التنظيم والإدارة
13	زاي - المبررات الاقتصادية
14	حاء - المخاطر
14	طاء - الأثر البيئي
15	ياء - السمات الابتكارية
15	الجزء الثالث - الوثائق القانونية والسند القانوني
16	الجزء الرابع - التوصية

الملحق

17	موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها
----	---



الذيول

1	البيانات القطرية	الأول
2	قروض الصندوق السابقة في الإكوادور	الثاني
3	الإطار المنطقي	الثالث
5	التنظيم والتنفيذ	الرابع
9	نظام إدارة النتائج والأثر	الخامس

معادلات العملة

وحدة العملة = دولار أمريكي

الموازن والمقاييس

1 كيلو غرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلو غرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10 76 قدم مربع
1 أكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 أكر

حكومة جمهورية الإكوادور
السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول



جمهورية الإكوادور

مشروع تنمية منطقة الممر الأوسط

موجز القرض

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:
جمهورية الإكوادور	المقترض:
الصندوق الكندي - الإكوادوري للتنمية	الوكالة المنفذة:
24.3 مليون دولار أمريكي	التكلفة الكلية للمشروع:
9.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 14.8 مليون دولار أمريكي تقريبا)	قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:
40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة	شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:
الصندوق الكندي-الإكوادوري للتنمية	الجهات المشاركة في التمويل:
5 ملايين دولار أمريكي	قيمة التمويل المشترك:
1.2 مليون دولار أمريكي	شروط التمويل المشترك:
3.3 مليون دولار أمريكي	مساهمة المستفيدين:
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	المؤسسة المكلفة بالتقدير:
مؤسسة الأنديز للتنمية	المؤسسة المتعاونة:

موجز المشروع

من هم المستفيدون؟ سيعود المشروع بالنفع المباشر على 36 000 نسمة من صغار المزارعين والمقاولين الذين يعيشون في منطقة تضم الأراضي الممتدة على طول شبكة الطرق الواصلة بين مدينة بويو في إقليم الأمازون وحتى مدينة بورتوفيجو على الساحل. وتشمل منطقة الأنشطة المقترحة خمس مقاطعات، و17 قضاء، و63 أبرشية بما مجموعه نحو 10 214 كيلومتر مربع. وتشير التقديرات إلى أن عدد السكان يبلغ 355 173 نسمة، وهو ما يعادل 79 257 أسرة ريفية. وباستخدام نهج الاحتياجات الأساسية غير المغطاة دلت التقديرات أيضاً على أن هناك 66 437 أسرة من الأسر الفقيرة. ويندرج المستفيدون ضمن ثلاث فئات رئيسية هي: مزارعو الكفاف الذين يمتلكون وحدات زراعية نقل مساحة الواحدة منها عن هكتار واحد؛ صغار المنتجين الذين يمتلكون رقعاً زراعية تتراوح مساحتها بين هكتار واحد وخمسة هكتارات؛ المقاولون من أصحاب المشروعات الفردية والصغيرة في البلدات والقرى على امتداد شبكة الطرق الرئيسية.

لماذا هم فقراء؟ تشير تقديرات الفقر إلى أن العوامل الفاصلة هي التالية: الافتقار إلى الأراضي والأصول الإنتاجية؛ ضعف القدرة على الوصول إلى الأسواق؛ شح الخدمات المالية وخدمات نقل التقانة؛ الافتقار إلى فرص العمالة غير الزراعية. وتعاني فئات مزارعي الكفاف، والفلاحين، والسكان الأصليين من ارتفاع معدلات الفقر نتيجة رداءة أراضيها الزراعية وتفتت الحيازات. وتعاني هذه الفئات من ضعف القدرة على الوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية والمالية وإلى المساعدات التقنية. وتشمل استراتيجيات التصدي المساعدة المتبادلة، واستخدام النباتات والحيوانات المحلية، والهجرة الموسمية، والأنشطة التجارية البسيطة. وترجع ظاهرة فقر صغار المنتجين الزراعيين، ولاسيما في المرتفعات والساحل، عموماً إلى الافتقار إلى صكوك الملكية، والتفتت الشديد للحيازات، وضعف القدرة على الوصول إلى المساعدات التقنية والخدمات المالية. وتشمل استراتيجيات التصدي أيضاً العمالة غير الزراعية وتنويع مصادر الدخل عبر إنتاج الأشغال اليدوية وتوفير الخدمات السياحية. ويعمل المقاولون من أصحاب المشروعات الفردية والصغيرة بشكل عام في القطاع غير الرسمي، ويعانون من ضعف القدرة على الوصول إلى التقانة والخدمات المالية، ويعتمدون اعتماداً شديداً على اليد العاملة الأسرية والائتمان غير الرسمي. ويواجه هؤلاء صعوبات في الحصول على التراخيص لمنتجاتهم ويفتقرون إلى المساعدة في تحسين طريقة العرض والتسويق.

ماذا سيقدم المشروع لهم؟ سيقوم المشروع عبر تنفيذ العناصر الرئيسية الخمسة بما يلي: توسيع المشاركة المجتمعية والتمكين المجتمعي؛ بناء الرصيد الاجتماعي من خلال التدريب وتبادل الخبرات؛ تعزيز خدمات المساعدة التقنية وتوسيعها؛ زيادة الأصول المادية للمستفيدين؛ العناية بأمر قضايا التمايز بين الجنسين وإتاحة فرص القيام بأنشطة مدرة للدخل أمام الأسر التي تترأسها النساء؛ ومساندة الأنشطة المدرة للدخل للسكان الريفيين بغية تنويع مصادر دخولهم.

كيف سيشارك المستفيدون في المشروع؟ يتماشى المشروع المقترح مع نهج التنمية القائم على الطلب الذي يتولى المستفيدون في ظلّه تحديد المشروعات الفرعية التي يمولها المشروع، وصياغتها، وإبرام العقود بشأنها، وتنفيذها، ورصدها. كما أن المشروع سيطبق للمرة الأولى في الإكوادور نهج إدارة الموارد الطبيعية الذي يعتمد على الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والذي ثبت نجاحه في بلدان الأنديز الأخرى. ويتمثل هذا النهج في مكافأة الأسر والمجتمعات المحلية على ما تبذله من جهود لتحسين أصولها المادية، ويتسم بقسط كبير من الطابع التشاركي حيث إن المستفيدين



يقومون بأنفسهم بتحديد طبيعة المسابقات التي يودون المشاركة فيها ويتعاقدون على خدمات المساعدة التقنية اللازمة لمساندتهم خلال تلك المسابقات. ويشكل مندوبو المنظمات المحلية جزءاً من لجان التحكيم التي تمنح الجوائز. وعلى غرار ذلك فإن مجموعات المزارعين والحرفيين والمجموعات الثقافية الأخرى ستلقى الجوائز على تفوق منتجاتها وخدماتها. وفي إطار عنصر مميز للتخطيط التشاركي وبناء القدرات، فإن المشروع المقترح سيعمل على إشراك المجتمعات المحلية وهيئات المجتمع المدني ويساعدها على تخطيط مبادرات التنمية الجهوية بصورة مشتركة مع مسؤولي الإدارات المحلية.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية الإكوادور

من أجل

مشروع تنمية منطقة الممر الأوسط

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية الإكوادور بما قيمته 9.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 14.8 مليون دولار أمريكي تقريباً) بشروط تيسيرية للغاية للمساعدة في تمويل مشروع تنمية منطقة الممر الأوسط. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) في السنة. وتتولى مؤسسة الأنديز للتنمية إدارة القرض باعتبارها المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق¹

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - **عموميات.** تشترك إكوادور في الحدود مع بيرو وكولومبيا على ساحل المحيط الهادي في قارة أمريكا الجنوبية، وتبلغ مساحتها 256 369 كيلومتراً مربعاً وتشمل أرخبيل غالاباغوس المطل على المحيط الهادي. وتتقسم أراضي الإكوادور القارية إلى ثلاث مناطق جغرافية متميزة هي: إقليم كوستا (الساحل)، وإقليم سييرا (المرتفعات)، وإقليم الأمازون ذي الغابات المطرية. كما تنقسم إدارياً إلى 22 مقاطعة و219 قضاء و1 149 أبرشية.

2 - يغطي إقليم كوستا نسبة 27% من مساحة البلاد، وتسود فيه الزراعة التجارية حيث تكثُر المزارع الضخمة وتنتشر المزارع الصغيرة ذات المحاصيل النقدية مثل الموز، والأرز، والبن، والكاكاو. ويأتي هذا الإقليم في طبيعة أقاليم البلاد من حيث الكثافة السكانية ويضم قرابة 50% من مجموع السكان.

3 - أما إقليم سييرا فيشكل نسبة 25% من مساحة إكوادور ويعيش فيه أساساً صغار المزارعين من السكان الأصليين العاملين في قطاع زراعة الكفاف الذين تتألف محاصيلهم من (الذرة، والبطاطا، والفاصولياء). وطبقاً للتقديرات فإن نسبة 45% من سكان البلاد تعيش في هذا الإقليم الذي يضم العاصمة كيتو وعدة مدن أخرى متوسطة الحجم.

¹ لمزيد من المعلومات انظر الذيل الأول.

4 - ويغطي إقليم الأمازون 45 % من المساحة الإجمالية ويتسم بضعف الكثافة السكانية التي تبلغ 4 أشخاص في الكيلومتر المربع. وبالنظر إلى هشاشة التربة، فإن جزءاً كبيراً من هذا الإقليم لا يصلح للزراعة. أما القطاعات الاقتصادية الرئيسية فهي النفط والغاز، والسياحة الإيكولوجية، وزراعة الكفاف ذات النطاق المحدود.

5 - الأداء الاقتصادي. تصنف إكوادور كبلد منخفض الدخل حيث إن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بلغ 1 080 دولاراً في عام 2001. وقد واجهت البلاد مشكلات اقتصادية حادة في عام 1999 تمثلت في معدل التضخم السريع، وضخامة الدين العام، والأزمة النقدية والمصرفية. وبعد اتخاذ عدد من التدابير لتحقيق الاستقرار، مثل اعتماد الدولار الأمريكي كأداة تعامل قانونية في يناير/كانون الثاني 2000، انتعشت الآمال وعادت الثقة في النظام المصرفي وبدأت عجلة النشاط الاقتصادي تدور. غير أن معدل النمو الاقتصادي تباطأ مرة أخرى في عام 2002 بسبب انحراف السياسات واهتزاز الثقة في الاقتصاد. وفلت زمام الانضباط المالي حيث ارتفعت تكاليف أجور القطاع العام بنسبة كبيرة. وفي سبتمبر/أيلول 2002 وافق الكونغرس الإكوادوري على قانون المسؤولية، والاستقرار، والشفافية في المجال المالي الذي وضع قواعد مالية متوسطة الأجل. واتخذت حكومة الرئيس لوسيو غوتيريز، التي تسلمت مقاليد الحكم في يناير/كانون الثاني عام 2003، تدابير جسورة للمضي في تعزيز التوازن المالي، وتنفيذ إصلاحات هيكلية طموحة، وتسوية المشكلات المتعلقة مع المصارف المغلقة، وتحديث المؤسسات الحكومية. وفي مارس/آذار 2003، وافق صندوق النقد الدولي على ترتيب احتياطي من أجل إكوادور بمبلغ 205 ملايين دولار أمريكي لمدة 13 شهراً من أجل دعم البرنامج الاقتصادي والمالي في القطر حتى مارس/آذار 2004.

6 - القطاع الزراعي. أسهمت الزراعة بنسبة 10% في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004 بينما بلغت حصة الصناعة (النفط والغاز) 23%، والخدمات 55%، والصناعات التحويلية 5%، والبناء 7 في المائة. وبلغت نسبة الصادرات الزراعية خلال السنوات الأخيرة نحو 40% من جميع الصادرات؛ غير أن الصادرات التقليدية، مثل الموز والبن والكاكاو، انخفضت بسبب تقلب الأسعار في الأسواق الدولية وانخفاض معدل نمو الصادرات عموماً. وقد أشار التعداد الزراعي لعام 2000 إلى أن هناك 843 000 وحدة للإنتاج الزراعي تغطي مساحة 12 356 000 هكتار. ومن أصل مجموع المناطق الزراعية فإن نسبة 19% فقط تتعم بالري. وطبقاً للتقديرات فإن مساحة الوحدة الإنتاجية تقل عن 5 هكتارات في 63% من مجموع الوحدات. وفي إقليم سييرا/يفتقر ثلث الرقع الزراعية إلى صكوك الملكية القانونية. كما أوضح التعداد المذكور أن سبعة في المائة فقط من المزارعين يتمتعون بالقدرة على الوصول إلى المساعدة التقنية، وأن نسبة مماثلة تستطيع الحصول على نظام الائتمان الرسمي، وأن نسبة 22% محرومة من التعليم النظامي. وقد أشار البنك الدولي إلى أن إجراءات الإصلاح الزراعي لم تسفر عن إحداث تغيير مهم في ظاهرة التوزيع الجائر للأرضي وأن هذه الظاهرة سائدة أيضاً في إقليمي كوستا وسييرا.

باء - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

7 - استخلص عدد كبير من الدروس من تنفيذ مشروع التنمية الريفية في ساراغورو-ياكويامبي والنهوض بأحوال السكان الأصليين والأفرو-إكوادوريين. وتتسم بعض هذه الدروس بالأهمية بالنسبة لتنفيذ هذا المشروع الجديد، ولاسيما من حيث ما يلي: الحاجة إلى تعزيز القدرات التنظيمية لمنظمات المستفيدين والإدارات المحلية وترسيخ الهوية الثقافية؛ الحاجة إلى إدراج تقانات التدريب القائمة على احتكاك المزارعين ببعضهم البعض ضمن تدابير إدارة الموارد الطبيعية؛

الحاجة إلى النظر في إعداد دراسات قاعدية في المراحل الأولية لتنفيذ المشروعات؛ والحاجة إلى توفير الحوافز للتعاقد على المساعدات التقنية التي لا تقتصر على الأنشطة غير الزراعية بل تشمل أيضاً طائفة واسعة من الخدمات في ميادين التنظيم والإدارة، والتحويل، والتسويق، بما في ذلك السلع والخدمات الثقافية القيمة.

8 - وتدل تجربة الصندوق في البلدان الأخرى، مثل بيرو، على أن نمو القطاع الزراعي يخلّف أثراً تضاعفياً على الاقتصاد الزراعي الريفي، ويخلق المزيد من الوظائف والفرص لتوليد الدخل. وبالمستطاع تعزيز الاقتصاد الريفي غير الزراعي والروابط الريفية - الحضرية المرتبطة بهذه التطورات، على نحو ما حدث في بيرو، مما يبسر الروابط التجارية ويسهل خلق و/أو تحسين عمل الشركات الصغيرة والفردية في القرى الصغيرة والمناطق شبه الحضرية. وخلصت الدراسة الأخيرة التي تناولت مسألة الابتكارات في المشروعات المعانة من الصندوق في بيرو إلى أن نجاح المشروعات يعتمد على دراسة تنفيذ أنشطة أخرى ذات طابع ريفي ولكنها لا تقتصر على الإنتاج الزراعي.

9 - كما أن الدروس المستفادة من هذه التجربة تدل على أن نهج الصندوق ينبغي أن يتجاوز نطاق الأسر الفردية وأن يركز على المنظمات والمجتمعات المحلية؛ ينتقل من الإدارة البسيطة للموارد الطبيعية إلى طائفة واسعة من الأنشطة الاقتصادية ذات الروابط الريفية/الحضرية المتينة؛ يتجاوز منطقة المشروعات ليشمل الإقليم بأسره؛ يتحول عن مبادرات الجهات المانحة نحو المؤسسات الحكومية؛ ويتجاوز الصندوق نحو الجهات المانحة الدولية الأخرى.

جيم - استراتيجية الصندوق في تعاونه مع الإكوادور

10 - استراتيجية الصندوق. يراعي إطار السياسات الذي يعتمده الصندوق بالنسبة للإكوادور نهج التخفيف من وطأة الفقر التي تتقاسمها الجهات المانحة. وثمة اتفاق عام على أن بالمستطاع المضي على طريق الحد من ظروف الفقر من خلال القيام بما يلي: (i) تنمية المناطق الريفية بطريقة تشاركية؛ (ii) تنويع الاقتصاد الريفي؛ (iii) خلق فرص العمالة غير الزراعية؛ (iv) النهوض بالقدرة التنافسية للقطاع الزراعي عبر توفير المساعدة التقنية؛ (v) تحسين المنظمات الجهوية لاستخدام الموارد الطبيعية بشكل مناسب. وتشتمل وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية للصندوق على هذه الاتجاهات الاستراتيجية والتي وافق عليها المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2004، كما أنها مدرجة في الاقتراحات التي تقدم بها البنك الدولي في استراتيجيته الأخيرة للمساعدة القطرية وفي مذكرات السياسات الواردة في وثيقة الإكوادور: الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في الألفية الجديدة².

11 - كما أن الاستراتيجيات المقترحة في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية تركز أيضاً على الميدان المخصص للصندوق في إكوادور من حيث تشجيع التخطيط التشاركي، والإقرار بالهوية الثقافية، ومساندة المبادرات المحلية، والأهم من كل ذلك، ضمان فوائد النهج المحكومة بالطلب بالنسبة للتنمية. وسيقوم المشروع المقترح بما يلي: (i) استهداف المجتمعات الأصلية والفلاحية؛ (ii) ترسيخ تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين؛ (iii) بناء القدرات المحلية للتخطيط الإنمائي وتحديد الفرص الاقتصادية؛ (iv) إنشاء آليات للتعاقد واتخاذ القرارات على مستوى المجتمعات المحلية.

² البنك الدولي

12 - سياسة الإكوادور من أجل استئصال الفقر. جرى الإعلان عن سياسات عامة للحد من الفقر بُعيد تسلم الرئيس لوسيو غوتيريز مهام منصبه. وترد هذه السياسات في برنامج للتنمية الاقتصادية والبشرية يشمل توفير الائتمان للقطاع الإنتاجي مع التركيز على المشروعات المتوسطة وعلى الزراعة، وتحديث الخدمات العامة، وتنشيط الصادرات، وتوجيه الإعانات، وتوفير الحوافز للاستثمارات الأجنبية. ويزعم البرنامج الحد من ظروف الفقر، وزيادة الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم لخفض معدلات الأمية وسوء التغذية. وقد شرعت وزارة الاقتصاد والمالية في عملية ترمي إلى إعداد استراتيجية للحد من الفقر تحدد برنامجاً للنهوض باستثمارات المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء في الأجلين القصير والطويل وذلك على نحو متسق ومستدام. وتم تعميم مسودة أولية تتضمن أفكار بناء الاستراتيجية على الوكالات الحكومية والجهات المانحة. وتقرح هذه المسودة أن تتمحور الاستراتيجية حول خمسة جوانب هي: الاقتصاد الكلي؛ الجوانب الإنتاجية؛ الجوانب الاجتماعية؛ الجوانب البيئية؛ العدالة. وتقر المسودة بالحاجة إلى معالجة موضوعين عامين يتعلقان بالتنسيق بالموارد الطبيعية والبيئة.

13 - الأساس المنطقي للمشروع. يتماشى المشروع المقترح مع نهج التنمية الريفية الذي تعتمده الحكومة الجديدة والذي يجمع بين نهج التنمية الجهوية³ وفكرة تنمية الممر⁴، وهو ما يكفل لا تنمية منطقة معينة فحسب بل ويشدد أيضاً على الحاجة إلى تمكين الروابط الريفية الحضرية في متسلسلة تتيح توسيع الفرص المتاحة لربط المناطق الزراعية وسكانها بالقرى والبلدات الصغيرة والمتوسطة، بما يولد إمكانيات أكبر للعمال غير الزراعية ولبدائل توليد الدخل. ويتسم هذا النهج بالأهمية في السياق الجديد للتنمية الريفية المستند إلى الدلائل المتوافرة في إكوادور بشأن أهمية التكامل الأفقي الإقليمي. ويرتكز المشروع على رغبة الحكومة وقرارها بمساندة صغار المزارعين والمقاولين لتطوير قدراتهم في سياق التنمية الجهوية التي يجب النظر إليها على أنها بنيان اجتماعي يتسم فيه النهج متعدد الأبعاد بأهمية قصوى. ويقر نهج التنمية الريفية الجهوية بأهمية تعزيز القدرات المحلية والعمل في سياق تعدد العمليات التي تجمع بين الأنشطة الزراعية ومساندة تنمية قطاعات الحرف اليدوية، والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك، والسياحة، والخدمات عموماً. وسيؤدي المشروع إلى تنمية أسواق السلع والخدمات المرتبطة بفقر الريف ضمن منطقة جلية التحديد. ولا تتسم هذه الأسواق بالكمال ولكنها تتمتع بإمكانات ضخمة. وسيخلف المشروع أثراً مباشراً على هذه الأسواق وعلى أسواق المعارف المحلية.

الجزء الثاني - المشروع

ألف - منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

14 - منطقة المشروع. تقع منطقة المشروع المقترح في المناطق الوسطى من الإكوادور، وتمتد من الشرق إلى الغرب، وتغطي ثلاثة أقاليم إيكولوجية متميزة هي: إقليم الأمازون ذو الغابات الممطرة، وإقليم سييرا، وإقليم كوستا.

³ إن نهج التنمية الجهوية هو عملية تتناول في آن معاً التحول الإنتاجي والتغيير المؤسسي ضمن منطقة ريفية معينة ويتمثل هدفها النهائي في الحد من الفقر.

⁴ "الممر" هو منطقة جغرافية تمتد بخط متواصل لتشمل طائفة متنوعة من الأعمال التجارية التي تربط المناطق الريفية، والبلدات، والمدن المتوسطة. ويشكل الممر حيزاً جغرافياً/جهوياً ذا نشاط اقتصادي حيوي ينبع في الغالب من تاريخ يعود إلى مئات السنين من المبادلات الاقتصادية والثقافية على طرق التجارة التقليدية بين مجتمعات الأنديز.

وتتميز منطقة المشروع بالتنوع الشديد وتتسم بصفات خاصة في كل إقليم من أقاليمها الإيكولوجية الثلاثة. ورغم أن شبكة الطرق والتدفقات التجارية أدت إلى تحديد نهج تنمية الممر في ظل مفهوم التنمية الجهوية، فإن بالمستطاع تقسيم هذه المتسلسلة إلى ثلاث جهات متميزة ذات روابط ريفية - حضرية مناظرة. ويشمل ذلك: شريحة بورتوفيوخو - لامانا في الساحل؛ شريحة بوخيلي - بيليليو في المرتفعات؛ شريحة بانبوس - بويو في الأمازون.

15 - **المجموعة المستهدفة.** تشير التقديرات إلى أن عدد السكان يبلغ 355 173 نسمة، وهو ما يعادل 79 257 أسرة ريفية. وبغية تحديد المجموعة المستهدفة للمشروع المقترح، فقد أعدت الحسابات باستخدام الأسرة كوحدة حسابية. وباستخدام نهج الاحتياجات الأساسية غير المغطاة دلت التقديرات على أن هناك 298 000 نسمة أو 66 437 أسرة في فئة الفقراء. وللتعرف على سمات المجموعة المستهدفة استخدمت الأرقام المستخلصة من التعداد الزراعي لعام 2000 لتحديد ما يلي: مزارعو الكفاف على أنهم أولئك الذين يعملون في وحدات زراعية تقل مساحة الواحدة منها عن هكتار واحد (16 000 أسرة)؛ صغار المنتجين على أنهم أولئك الذين يمتلكون رقعاً زراعية تتراوح مساحتها بين هكتار واحد وخمسة هكتارات (10 000 أسرة). واستخلصت التقديرات المتعلقة بصغار المقولين بتحديد عدد الأسر الريفية ذات العمالة الذاتية، وهي أسر يتزأس الرجال 7 000 أسرة منها وتزأس النساء 3 000 أسرة. ويصل عدد الأسر المستفيدة من المشروع إلى 36 000 أسرة.

16 - **التمايز بين الجنسين.** من المنتظر أن يخلف المشروع أثراً إيجابياً على قضايا التمايز بين الجنسين عبر تنفيذ أنشطة مخصصة للرجال والنساء. ويشتمل المشروع المقترح على نهج مستهدف للحد من الفقر ذي منظور يراعي التمايز بين الجنسين. ويسعى المشروع إلى إحداث تحول في المواقف عبر توسيع المشاركة في الأنشطة. وستعمل الإدارات المحلية على تشجيع مشاركة المجموعات الاجتماعية المختلفة، ولاسيما مشاركة النساء والشباب. كما سيساند المشروع جهود نشر الوعي في صفوف السلطات المحلية وموظفي البلديات بشأن قضايا التمايز بين الجنسين بغية إرساء وصون علاقات عمل طيبة مع السكان عموماً ومع المجموعات الاجتماعية المختلفة ولاسيما النساء. وسيتم تمويل المساعدة التقنية لتطوير أدوات التخطيط الاجتماعي والإدارة الاجتماعية المشتملة على منظور المساواة بين الجنسين. وسيراعي المشروع تنوع السكان والفوارق بين الجنسين والفوارق العمرية القائمة في صفوفهم. كما أن المشروع سيشجع المبادرات الجماعية ويعزز القدرة التنافسية مع مراعاة السمات المخصصة لكل مجموعة اجتماعية بغية إرساء المساواة. وسيجري إعداد تحليلات لتشخيص قضايا التمايز بين الجنسين ضمن كل منطقة من المناطق التي سيغطيها المشروع المقترح. وسيؤدي تشجيع نهج المقابلة إلى تعزيز المنظمات النسائية، كما سيقدم الدعم للقيام بمشروعات تجارية. وستلتزم إكمانيات التحالف مع المؤسسات والوكالات الأخرى لمساندة النساء في القيام بمهامهن المنزلية وتغطية احتياجاتهن تبعاً لظروف كل منهن. وستتضمن الأنشطة الأخرى ما يلي: توفير التدريب في ميدان العلاقات الإنسانية والأسرية لنشر الوعي في صفوف الأسر بشأن مشاركة النساء في الأنشطة الإنتاجية؛ تبادل الخبرات بين مجموعات النساء والشباب؛ توعية المدربين المحليين المحتملين بمسائل التمايز بين الجنسين وقضايا التنمية؛ تعزيز المنظمات النسائية بما يكفل تنظيم معارفها وأساليبها؛ توعية النساء بمزايا ما لديهن من معارف ووسائل تعبير ثقافية.

باء - أهداف المشروع ونطاقه

17 - **الأهداف والنطاق.** يرمي المشروع إلى النهوض بموارد رزق نحو 36 000 عائلة ريفية، والمجتمعات الأصلية والفلاحية، والنساء، وصغار المقاولين في ثلاثة أقاليم زراعية - إيكولوجية في الإكوادور عبر زيادة الفرص المتاحة للتخطيط التشاركي، وتنمية قدرات المقاول، وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، وإدراك قيمة الأصول الثقافية المتوافرة على الصعيد المحلي.

18 - وتشمل الأهداف الرئيسية للمشروع ما يلي:

- تعزيز القدرات الوطنية والمحلية والمجتمعية على تحديد المبادرات الإنمائية المتكاملة، وتخطيطها، وتنفيذها، وتقييمها؛
- تشجيع إعداد المبادرات المحلية وتنمية المشروعات الزراعية وغير الزراعية في متسلسلة ريفية - حضرية؛
- إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام؛
- تحديد المعارف والثقافات المحلية، واستردادها، وتنظيمها.

جيم - عناصر المشروع

19 - يتطلب المشروع المقترح تنفيذ خمسة عناصر رئيسية هي: التخطيط التشاركي وبناء القدرات؛ تنمية المشروعات الريفية؛ إدارة الموارد الطبيعية؛ المعارف المحلية والتنوع الثقافي وتنظيم وإدارة المشروع.

التخطيط التشاركي وبناء القدرات

20 - تتمثل أهداف هذا العنصر بما يلي: مساعدة الحكومة الوطنية، ولاسيما وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الزراعة، في إرساء إطار سياسات شامل فيما يتعلق بسياسات التنمية الريفية في سياق استراتيجيات الحد من الفقر وتنسيق مساهمات الجهات المانحة في هذا الصدد؛ مساعدة الإدارات المحلية في إعداد الخطط الإنمائية المحلية التي تشرك جميع الجهات المعنية في كل منطقة وتتضمن أفكاراً مبتكرة بغية تشجيع التنمية الجهوية؛ مساعدة مجموعات المستفيدين في تحديد الفرص الاقتصادية الجديدة المرتكزة على التنوع وتنمية الإمكانات الطبيعية والثقافية المتاحة في أقاليم المشروع الثلاثة.

21 - ويشمل هذا العنصر العناصر الفرعية التالية:

- إرساء برامج الحد من الفقر الريفي. سيجري في ظل هذا العنصر الفرعي إعداد خيارات السياسات المتصلة بتدابير التنمية الريفية والحد من الفقر.
- تعزيز الإدارات المحلية. سيساند المشروع اعتماد أدوات تخطيطية تراعي الأبعاد الجهوية، وتنمية الممرات الاقتصادية، وتمتين الروابط الريفية - الحضرية. وسيولى اهتمام خاص إلى المنظمات الأبرشية التي تفر

الحكومة الآن بأن لها دور مهم في نظام اللامركزية. وسيتم تشجيع مشاركة كل الجهات المعنية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني بشكل عام.

- **تنمية مبادرات المشروعات الابتكارية.** ستوفر المساعدة في ظل هذا العنصر الفرعي للمنظمات المجتمعية ومجموعات المستفيدين الأخرى في تحديد المشروعات التجارية الجديدة والتعرف على المنتجات ذات الهوية المحلية. وسيوفر التدريب على الأشكال التشغيلية للمشروع وسيولى اهتمام خاص إلى قضايا التمايز بين الجنسين ذات الصلة.

تنمية المشروعات الريفية

22 - يسعى هذا العنصر إلى تعزيز قدرة المستفيدين من المشروع على القيام بأنشطة التنويع الاقتصادي التي تراعي الظروف الثقافية والطبيعية المخصصة في الأقاليم المختلفة التي تغطيها منطقة المشروع. وسينصب الاهتمام على المنتجات والخدمات التي تنفرد بها المناطق التي يعيش فيها المستفيدون ويمارسون أعمالهم.

23 - يشمل هذا العنصر تنفيذ ثلاث مجموعات متميزة من الأنشطة لها أهدافها، ونتائجها، ومخرجاتها الذاتية وهي:

- **المشروعات الفرعية للتنمية البلدية المتكاملة.** يجسد هذا العنصر استراتيجية ونهج الصندوق الكندي - الإكوادوري للتنمية اللذين يتضمنان أبعاداً بشرية، واجتماعية، وبيئية، واقتصادية للتنمية، ويراعيان الأبعاد المتصلة بقضايا التمايز بين الجنسين وتعدد الثقافات على أنها موضوعات عامة.
- **حوافز التعاقد على المساعدة التقنية.** سيزود هذا العنصر الفرعي مجموعات المستفيدين بالحوافز اللازمة للتعاقد على خدمات المساعدة التقنية في السوق الحرة وذلك فيما يتعلق بميادين الإنتاج، والتجهيز، والتسويق، والإدارة، بما في ذلك صكوك ملكية الأراضي، وإجازة المنتجات، وتلبية المتطلبات الأخرى اللازمة لتسويق المنتجات الغذائية. وسيستند تمويل هذه المشروعات الفرعية على قيام المستفيدين بتحديد المبادرات المقترحة، وصياغتها، وتنفيذها، ورصدها.
- **الاستثمار في السلع والخدمات العامة.** يرمي هذا العنصر إلى تحسين بيئة الأعمال في منطقة المشروع. وسيمول المشروع نوعين من المبادرات هي: تحسين الظروف في الأسواق؛ وفي المواقع السياحية، وتحسين خدمات المعلومات الموفرة للسياح والمقاولين. وتشير التقديرات إلى أنه سيتم تنفيذ 54 مشروعاً فرعياً من هذه المشروعات.

إدارة الموارد الطبيعية

24 - يهدف هذا العنصر إلى مساندة الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في منطقة المشروع وتوفير التدريب للإدارات المحلية والمجتمعات الأصلية والفلاحية للنهوض بما لديها من أصول مادية وتنفيذ مشروعات تجريبية تسعى إلى صون الموارد الطبيعية وكبح الاستغلال الجائر للموارد الحرجية. وسيمول المشروع 64 عملية من عمليات تبادل الخبرات بين المجتمعات المحلية المشاركة وسيقدم 192 منحة من منح التدريب أثناء العمل.

25 - يستدعي هذا العنصر تنفيذ ثلاثة عناصر فرعية متميزة هي:

- إدارة التدريب في ميدان الموارد الطبيعية. سيوفر هذا العنصر الفرعي تدريباً مخصصاً للمجتمعات المحلية على الأساليب المثلى المناسبة لصون و/أو تحسين الموارد الطبيعية، وفي الأنشطة التي تؤدي إلى أثر تضاعفي.
- المشروعات الفرعية للإدارة البيئية. سيقوم هذا العنصر الفرعي بتكرار التجربة الناجحة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في إكوادور في دعم إدارة الموارد الطبيعية عبر تقديم الجوائز للأسر والمجتمعات المحلية المشاركة في المسابقات التي تقوم المجتمعات المذكورة بتحديدتها بأنفسها، بما يكفل النهوض بالأساليب المتبعة وإدخال التحسينات. ويدعو هذا النهج إلى أن تحدد المجتمعات المحلية المجالات التي ترغب في التنافس فيها بعد تعرفها على مشكلات الموارد الطبيعية والحلول اللازمة لها اعتماداً على طرق رسم الخرائط وتصنيف الثروات.
- المشروعات الفرعية لإدارة الموارد الطبيعية. سيوفر هذا العنصر الفرعي المساعدة للمجتمعات المستفيدة والإدارات المحلية في تنفيذ مشروعات الإدارة البيئية الابتكارية. ويشمل ذلك استخدام النباتات والحيوانات الأصلية وتنفيذ مشروعات تحريج ذات طابع تقليدي أشد. وستمول هذه المشروعات الفرعية أيضاً على نحو تنافسي حيث ستتقدم الإدارات والمجتمعات المحلية باقتراحات المشروعات الفرعية الابتكارية لينظر فيها.

المعارف المحلية والتنوع الثقافي

- 26 - يهدف هذا العنصر إلى الإقرار بالبعد الثقافي للتنمية وإلى تدعيم المساهمة التي يمكن أن تقدمها الثقافة للنهوض بالأوضاع الاقتصادية وزيادة الدخل. وثمة تفهم متزايد في الإكوادور وفي صفوف الجهات المانحة الدولية بأن ثراء وتنوع ثقافات العديد من المجتمعات المحلية يشكل عنصراً مهماً يمكن له، إن توفر الدعم، أن يرسخ من مشاعر الاحترام الذاتي والفخر، كما أنه قد يسهم في زيادة الدخل.
- 27 - ويشمل هذا العنصر ثلاثة عناصر فرعية أو ثلاث مجموعات من الأنشطة هي:

- دعم التراث. سيسهم هذا العنصر الفرعي في استصلاح المواقع الأثرية في البلديات الواقعة في منطقة المشروع. وسيستند التنفيذ إلى القانون الإكوادوري الذي يتيح للمواطنين طلب استخدام نسبة 25 % من ضرائب الدخل التي يسددونها في إعمار أو تحسين المواقع الأثرية في البلديات التي تروج لمثل هذه المشروعات. وسيطبق المشروع آلية للمنح المناظرة وذلك لاستكمال المساهمات التي تجمعها البلديات والتي تحولها هيئات الضرائب إليها سنوياً.
- المنتجات ذات الطابع الفريد. يعنى هذا العنصر الفرعي بالنهوض بجودة المنتجات المحلية ذات الطابع الفريد ويقدم الجوائز للمنتجين المتفوقين. وسيُنظم المشروع أسواقاً موسمية و/أو يساند ما هو قائم منها حالياً حيث سيتنافس المنتجون والحرفيون المحليون للحصول على الجوائز.
- المنتجات الثقافية. سيقدم هذا العنصر الفرعي الجوائز للمتفوقين في تنفيذ المشروعات الفرعية لأشكال التعبير الثقافي المحلية. وهناك الكثير من العناصر الفنية والمنظمات الثقافية المحلية التي يمكن لها بصورة مستقلة أو بالتزاف مع معهد التراث الثقافي أن تنفذ مشروعات فرعية في الميدان الواسع للجهود الثقافية

الساعىة إلى ءرسىء الهوىة المءلىة والمساهمة فى ءعزىء أءاسىس الءءدىر الءاى فى نفوس سكان المواقع المءلىة فى منءقة المءروع.

ءال - الءكالىف والءمولى

28 - ءكالىف المءروع. ءبلع ءكالىف المءروع الإءمالىة طبءاً للءءدىرات 24.3 ملوىن ءولار أمرىكى وءلك على مءى فءرة الءءفىء البالغة ءمس سنواء. وقءرء ءىمة الطوارىء السعرىة المءلىة بنسبة 6 فى المائة. ولىس هناك من طوارىء ماءىة لءءم ءوظىف اسءءماراء رأسمالىة ماءىة.

الءءول 1: مءمل ءكالىف المءروع^(أ)
(بآلاف الءولاراء الأمرىكىة)

العناصر	عملة مءلىة	نءء أءنبى	المءموء	% من النءء الأءنبى	% من الءكالىف الأساسية
(أ) الءءطىء الءءاركى وبنىاء القءراء برامء الءء من الفءر الرىفى ءعزىء الإءارااء المءلىة ءءمىة مباءرااء المءروعااء الابءكارىة	312	-	312	-	1
	127	-	127	-	1
	654	-	654	-	3
المءموء الفرعى	1 093	-	1 093	-	5
(ب) ءءمىة المءروعااء الرىفىة المءروعااء الفرعىة للءءمىة البلءىة المءكاملة الءعاقد على المساعدة الءقنىة الاسءءمار فى السلع والءءمنااء العامة	5 940	-	5 940	-	26
	5 131	-	5 131	-	22
	945	-	945	-	4
المءموء الفرعى	12 016	-	12 016	-	52
(ء) إءارة الموارء الطبىعىة الءءرب فى مىءان الموارء الطبىعىة المءروعااء الفرعىة لإءارة الموارء الطبىعىة المءروعااء الفرعىة للإءارة البىئىة	281	-	281	-	1
	3 374	-	3 374	-	15
	402	-	402	-	2
المءموء الفرعى	4 057	-	4 057	-	18
(ء) المءعارف المءلىة والءنوع الءءافى ءعم الءرااء المءءءااء ءااء الطابع الفرىء المءءءااء الءءافىة	1 330	-	1 330	-	6
	847	-	847	-	4
	1 080	-	1 080	-	5
المءموء الفرعى	3 257	-	3 257	-	14
(هـ) ءنظىم وإءارة المءروع مءموء الءكالىف الأساسية الطوارىء الماءىة الطوارىء السعرىة الءكالىف الكلىة للمءروع	2 499	-	2 499	-	11
	22 922	-	22 922	-	100
	-	-	-	-	-
	1 372	-	1 372	-	6
الءكالىف الكلىة للمءروع	24 295	-	24 295	-	106

^(أ) ءرءع الفروء فى المءامىع إلى ءقرىب الأرقام.

29 - ءمولى المءروع. سىءولى الءنءوق الءولى للءءمىة الزراعىة، والءنءوق الكنىءى - الإكواءورى للءءمىة، وءءومة الإكواءور، والمءءقىءون ءمولى المءروع. وسءبلع ءىمة قرض الءنءوق الءولى للءءمىة الزراعىة 14.8 ملوىن ءولار



أمريكي وهو ما يعادل نسبة 61% من مجموع التكاليف. وسيسهم الصندوق الكندي - الإكوادوري للتنمية بمبلغ 5 ملايين دولار أمريكي بما يمثل 20% من مجموع تكاليف المشروع، بينما ستتحمل الحكومة الرسوم والضرائب التي تقدر قيمتها بنحو 1.2 مليون دولار أمريكي. وسيسهم المستفيدون بما مجموعه 3.3 مليون دولار أمريكي أي 13 في المائة، وذلك عبر آليات اقتسام التكاليف.

الجدول 2: خطة التمويل⁽¹⁾
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

الرسوم والضرائب	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	نقد أجنبي	المجموع		الحكومة		المستفيدون		الصندوق الكندي - الإكوادوري للتنمية		الصندوق		العناصر
			%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
38	280	-	1.3	319	12.0	38	-	-	-	-	88.0	280	(أ) التخطيط التشاركي وبناء القدرات
16	115	-	0.5	130	12.0	16	-	-	-	-	88.0	115	برامج الحد من الفقر الريفي
81	593	-	2.8	673	12.0	81	-	-	-	-	88.0	593	تعزيز الإدارات المحلية
135	988	-	4.6	1 122	12.0	135	-	-	-	-	88.0	988	تنمية مبادرات المشروعات الابتكارية
													المجموع الفرعي
													(ب) تنمية المشروعات الريفية
757	5 550	-	26.0	6 306	12.0	757	8.8	558	79.2	4 992	-	-	المشروعات الفرعية للتنمية البلدية المتكاملة
-	5 466	-	22.5	5 466	-	-	25.0	1 367	-	-	75.0	4 100	التعاقد على المساعدة التقنية
-	997	-	4.1	997	-	-	21.4	214	-	-	78.6	783	الاستثمار في السلع والخدمات العامة
757	12 013	-	52.6	12 769	5.9	757	16.7	2 138	39.1	4 992	38.2	4 883	المجموع الفرعي
													(ج) إدارة الموارد الطبيعية
-	296	-	1.2	296	-	-	9.1	27	-	-	90.9	269	التدريب في ميدان الموارد الطبيعية
-	3 589	-	14.8	3 589	-	-	1.5	55	-	-	98.5	3 535	المشروعات الفرعية لإدارة الموارد الطبيعية
-	433	-	1.8	433	-	-	19.0	82	-	-	81.0	351	المشروعات الفرعية للإدارة البيئية
-	4 318	-	17.8	4 318	-	-	3.8	163	-	-	96.2	4 154	المجموع الفرعي
													(د) المعارف المحلية والتنوع الثقافي
-	1 400	-	5.8	1 400	-	-	47.5	664	-	-	52.5	735	دعم التراث
-	893	-	3.7	893	-	-	-	-	-	-	100.0	893	المنتجات ذات الطابع الفريد
-	1 139	-	4.7	1 139	-	-	25.0	285	-	-	75.0	854	المنتجات الثقافية
-	3 432	-	14.1	3 432	-	-	27.7	949	-	-	72.3	2 483	المجموع الفرعي
													(هـ) التنظيم والإدارة
318	2 334	-	10.9	2 653	12.0	318	-	-	-	-	88.0	2 334	
1 210	23 085	-	100.0	24 295	5.0	1 210	13.4	3 250	20.5	4 992	61.1	14 842	التكاليف الكلية للمشروع

⁽¹⁾ ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء - التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

30 - **التوريد.** ستم عمليات التوريد وفقاً لإجراءات التوريد في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وستشمل عقود السلع شراء العربات، والمعدات الحاسوبية، والمعدات المكتبية الصغيرة. وسيتولى الصندوق الكندي - الإكوادوري للتنمية توريد العربات عبر العطاءات التنافسية الوطنية. وستمنح عقود الخدمات والسلع من غير العربات التي تقل قيمتها عن 50 000 دولار أمريكي بناء على إجراءات مقارنة الأسعار أو التسوق المحلي على أن يتم الحصول على ثلاثة عروض من الموردين المحليين المؤهلين. أما العقود المتعلقة بتنفيذ المشروعات الفرعية في إطار: (i) العنصر الفرعي لحوافز التعاقد على المساعدة التقنية؛ (ii) العناصر الفرعية للتراث الثقافي وتنميته؛ (iii) عنصر السلع والخدمات العامة، فإنها ستتبع الإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية القرض. ويتطلب منح عقود الخدمات تقديم ثلاثة عروض يتم اختيار أفضلها من حيث توافر المؤهلات لتقديم الخدمات المطلوبة. وتتولى وحدة تنفيذ المشروع أمر التعاقد المباشر فيما يتصل بعقد حلقات العمل الميدانية والخدمات الاستشارية التي تقل تكاليفها عن 1000 دولار أمريكي.

31 - **الصرف.** وبغية تسهيل عمليات الصرف سيقوم المقترض بفتح حساب خاص بالدولار الأمريكي باسم المشروع في المصرف المركزي للإكوادور. ولهذه الغاية فإن الصندوق الكندي - الإكوادوري للتنمية سيطلب إلى خزنة حكومة الإكوادور إطلاق هذا الإجراء عبر تخصيص معتمد لمبلغ 1.25 مليون دولار أمريكي. وستجدد موارد الحساب الخاص وفقاً للإجراءات الموضوعة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وسيفتح الصندوق الكندي - الإكوادوري للتنمية حسابين للمشروع في مصرف تجاري؛ الأول تودع فيه حسيبة قرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والثاني تودع فيه مساهمة الصندوق الكندي - الإكوادوري للتنمية في تمويل المشروع.

32 - **الحسابات ومراجعتها.** ستحفظ حسابات المشروع وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية. وستتولى شركة مراجعة تحظى بالاعتراف الدولي وبرضى الصندوق إجراء مراجعة مالية كل سنة. وتسدّد أتعاب شركة المراجعة من حسيبة القرض.

واو - التنظيم والإدارة

33 - **إدارة المشروع.** سيضطلع الصندوق الكندي - الإكوادوري للتنمية بمهمة تنفيذ المشروع وفقاً لأحكام اتفاقية فرعية توقعها وزارة الزراعة. وسينفذ الصندوق المذكور المشروعات الفرعية للتنمية البلدية المتكاملة وفقاً لإجراءاته الذاتية. وسيتولى مدير المشروع أمر الإدارة الشاملة وسيرفع تقاريره إلى لجنة توجيهية للمشروع. وسيحظى هذا المدير بمساعدة مسؤول إداري، ومحاسب، وموظفي دعم.

34 - وسيقام مكتب ميداني للمشروع في كل إقليم من الأقاليم الثلاثة المعنية. وستتمركز هذه المكاتب في مدن بويو في إقليم الأمازون، ولاتاكونغا في إقليم المرتفعات، وبورتوفيجو في إقليم الساحل. وسيضم كل مكتب مسؤولاً إقليمياً للمشروع، وإدارياً، وموظفي دعم.

35 - وبغية استعراض وإقرار المشروعات الفرعية للمساعدة التقنية فستنشأ لجان لتخصيص الموارد المحلية على أساس كل حالة على حدة وفي كل منطقة من مناطق المشروع. وستقوم هذه اللجان بتقدير مزايا وعيوب المشروعات الفرعية بناء على تحليلات مسبقة تعدها المكاتب الميدانية للمشروع. وستضم كل لجنة مندوباً عن وزارة الزراعة،

ومندوبي الإدارات المحلية، وممثلي منظمات المستفيدين. وستضطلع المكاتب الإقليمية للمشروع بمهام الأمانة الخاصة باللجان المذكورة.

36 - **تنسيق المشروع.** سيتطلب قيام الصندوق الكندي - الإكوادوري للتنمية بتنفيذ المشروع إنشاء لجنة توجيهية متميزة مؤلفة من ممثلين عن وزارة الزراعة (الرئيس)، ووزارة الاقتصاد والمالية، و الصندوق الكندي - الإكوادوري للتنمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

37 - **الرصد والتقييم.** أعد الإطار القانوني للمشروع وفقاً لدليل رصد وتقييم المشاريع في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وللخطوط التوجيهية الصادرة عن الصندوق الكندي - الإكوادوري للتنمية بشأن الإدارة المستندة إلى النتائج التي توفر معلومات مفصلة وسرداً للمصطلحات المستخدمة في هذا الميدان ونموذجاً لتدوين نتائج المشروع. وفي ضوء قرار المجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في ديسمبر/كانون الأول عام 2003 باعتماد نظام لإدارة النتائج فقد أعدت مصفوفة مفصلة بمؤشرات الأثر والنتائج لتعكس نهج النظام المذكور. وترد المصفوفة باعتبارها الذيل الخامس من هذه الوثيقة. ومن الواجب قراءة هذه المصفوفة بالترافق مع تحليل الإطار المنطقي المدرج في الملف الأساسي. وبالنظر إلى أن من الضروري التوفيق بين نهج الصندوق الكندي - الإكوادوري للتنمية الخاص بالإدارة المستندة إلى النتائج ونظام إدارة النتائج في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية فقد تم اعتماد مخصصات لإعداد نظام رصد شامل في مرحلة استهلال المشروع. وتشمل أنشطة الرصد والتقييم إعداد خطوط قاعدية على مستوى الأبرشيات، وتنفيذ تقييم عند منتصف المدة، وآخر في نهاية المشروع، إلى جانب إعداد تقرير إنجاز المشروع.

زاي - المبررات الاقتصادية

38 - **المستفيدون.** سيعمل المشروع على ترويج سلسلة من الأنشطة المتنوعة التي تعود بالفائدة على مجموعات متباينة من المستفيدين. وسيستفيد موظفو وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الزراعة من التعرف على استراتيجيات الحد من الفقر الجاري اختبارها في مناطق أخرى ومن التدريب عليها. وستنتفع المسؤولون الإداريون البلديون في منطقة المشروع من المعارف الجديدة المكتسبة بشأن تخطيط التنمية الجهوية، وهو ما ينطبق أيضاً على موظفي المنظمات المحلية غير الحكومية والهيئات الأخرى للمجتمع المدني. وستستفيد المجموعات المجتمعية الواسعة، بما في ذلك المجموعات النسائية، من المشروعات الكبيرة للاستثمارات البلدية التي سينفذها الصندوق الكندي - الإكوادوري للتنمية، كما أنها ستعود بالفائدة على المزارعين وصغار المقاولين الذين سيتلقون المساعدة التقنية التي سيتعاقدون عليها بأنفسهم. كما ستشمل فوائد المشروع رجال الأعمال، والمزارعين، والسواح بالنظر إلى تحسن ظروف الأعمال على المستوى المحلي. وسيستخلص موردو المساعدة التقنية على المستوى المحلي في ميادين الإنتاج، والتجهيز، والتسويق، وإدارة الموارد الطبيعية الفائدة من التدريب والمعارف الجديدة المكتسبة عبر تبادل الخبرات. وستنتفع المجموعات والمجمعات المحلية للسكان الأصليين والمزارعين من المعارف الجديدة المكتسبة فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية. وستستفيد الإدارات المحلية وهيئات المجتمع المدني على المستوى المحلي من تنفيذ مشروعات الصون السليم للبيئة على مستوى البلديات. وستنتفع الإدارات البلدية من الموارد الموفرة لإعمار المواقع الأثرية، كما سيكافأ منتجو المنتجات المحلية ذات الطابع الفريد والمنتجات الثقافية على جهودهم.

39 - **الفوائد.** من المنتظر أن يسفر المشروع عن فوائد تتعلق بما يلي: تعزيز قدرة الحكومة الوطنية على تصميم سياسات للتنمية الريفية تتسق مع تدابير التخفيف من وطأة الفقر؛ تدعيم الإدارات المحلية بما يتيح لها اعتماد التخطيط الجهوي الذي تشارك فيه كل الجهات المعنية المحلية؛ النهوض بإدارة الأصول المادية المجتمعية؛ زيادة القيمة السوقية للمنتجات المحلية؛ تعزيز الاحترام الذاتي على المستوى الفردي والمجتمعي.

40 - **التحليل المالي.** وبغية إرساء سلامة وربحية عدد من الفرص الاقتصادية المتاحة للمجموعة المستهدفة للمشروع فقد تم إعداد ما مجموعه 14 دراسة حالة. وتراوح صافي القيمة الحالية بين 69 و35 000 دولار أمريكي. أما معدلات العائد الداخلي في دراسات الحالة فقد تراوحت بين 4 و64 في المائة. وفي المتوسط، فإن معدل العائد الداخلي يصل إلى 35% لكل المنتجات.

41 - **التحليل الاقتصادي.** يمكن أن يسفر تنفيذ المشروع، في حال توافر الاستقرار الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي النسبي عن تحقيق معدل عائد اقتصادي بقيمة 15% على مدى خمس سنوات. وقد احتسب هذا المعدل مع إدراج الدخول الإضافية التي حققتها أسر المستفيدين وعلى أساس ارتفاع قيمة الأصول. وبلغ عامل الخصم المستخدم 12 في المائة. أما صافي القيمة الحالية للمشروع فهي إيجابية.

حاء - المخاطر

42 - يشمل تنفيذ المشروع المقترح عدداً محدوداً من المخاطر. تتعلق بمدى ربحية الأنشطة الاقتصادية التي تحددها مجموعات المستفيدين بناء على طلب السوق وكفاية أسعار المنتجات والسلع؛ وقدرة الإدارات المحلية على تصميم وتنفيذ الخطط الإنمائية المحلية؛ وما تتمتع به البلديات المحلية من إمكانيات لخلق بيئة مواتية للاستثمار.

43 - ويمكن التخفيف من حدة الخطر الأول بالتوسع في استخدام أدوات صياغة المشروعات الفرعية، التي طورها الصندوق الكندي - الإكوادوري للتنمية، والتي تكفل إجراء التحليل المالي المناسب قبل الموافقة على مبادرات المستفيدين. كما أن مشاركة لجان تخصيص الموارد المحلية تكفل الشفافية في تخصيص موارد المشروع. وسيتم التخفيف من الخطر الثاني عبر توفير التدريب للسلطات المحلية بشأن الاستخدام المناسب والشفاف للموارد المالية الموضوعة تحت تصرفها. ومن المنتظر أن تؤدي المشروعات التجارية المحلية التي يقوم بها المستفيدون من المشروع إلى تعزيز الوضع المالي للإدارات المحلية عبر جبايتها لرسوم التراخيص والتدابير الضريبية الأخرى. وأخيراً، فإن المشروع سيساعد البلديات في ترويج ما تنفذه من مشروعات لإعمار المواقع الأثرية بحيث تتمكن الإدارات المحلية من تعبئة مساهمات دافعي الضرائب. كما أن إعداد خطط كافية للتنمية المحلية سيساعد هذه الإدارات أيضاً على تعبئة الموارد من الحكومة و/أو من الجهات المانحة.

طاء - الأثر البيئي

44 - يصنف المشروع المقترح على أنه من الفئة باء. وبالنظر إلى أن منطقة المشروع تضم ثلاثة أقاليم إيكولوجية متميزة (كوستا، سييرا، والأمازون) فإن درجة الهشاشة البيئية تتباين تبعاً للمستويات المختلفة لاستخدام الموارد الطبيعية.

45 - ولضمان تحقيق آثار بيئية طيبة، فإن عمليات المشروع ستنتمل على معايير بيئية لانتقاء، ورصد، وتقييم المبادرات المزمع تمويلها، مع مراعاة التنوع الإيكولوجي والثقافي لكل شريحة من شرائح المشروع. وسيكفل المشروع الامتثال إلى الخطوط التوجيهية البيئية عند تنفيذ المشروعات الفرعية. وستلتزم التحالفات مع المنظمات والمشروعات البيئية المحلية. وعند تنفيذ عنصر التخطيط التشاركي وبناء القدرات، فإن المعلومات المجموعة سترتبط بأدوات التخطيط الجهوي المتوافرة بالفعل في بعض الحالات (أي خطط إدارة المناطق والغابات المحمية وتصنيف أراضي الممر لأغراض الصيانة، والخطط الإنمائية البلدية المحلية). وعبر المشاركة المحلية المدعومة بالمعلومات عن مدى توافر الموارد الطبيعية ووضعها، فسيتم تحديد المبادرات الإنتاجية التي تعزز الاستدامة. وإلى جانب ذلك، فإن تدريب الموظفين الحكوميين البلديين على التخطيط المستدام للأراضي سيؤدي إلى تشجيع تطوير أساليب سليمة من الناحية البيئية. ولدى تنفيذ عنصر تنمية المشروعات الريفية، فإن التركيز سينصب على تلك المبادرات التي تعزز من قيمة الأنشطة الزراعية السليمة بيئياً. وسيجري ترويج الربط بين أنشطة الزراعة العضوية، والحراثة الزراعية، والمحاصيل مع مبادرات مكافحة المتكاملة للآفات. وعند تنفيذ عنصر المعارف المحلية والتنوع الثقافي ستجري الاستفادة من معارف المجتمعات المحلية المتعلقة ببيئتها وظروفها، بما يكفل مكافأة المنتجات ذات الطابع المحلي الفريد وترويجها وعدم تضررها من حيث توافرها و/أو وجودها.

ياء - السمات الابتكارية

46 - تتمثل السمات الابتكارية للمشروع المقترح بما يلي: توفير الحوافز للتعاقد على خدمات المساعدة التقنية في السوق المفتوحة؛ تنفيذ آلية للنقل التنافسي للموارد المالية اللازمة لإدارة الموارد؛ مكافأة المتفوقين في الإنتاج وفي تجهيز المنتجات الزراعية والثقافية والأشغال اليدوية. وثمة سمة ابتكارية أخرى خاصة بالإكوادور وهي أن بمقدور دافعي الضرائب طلب تخصيص 25 في المئة من ضرائب الدخل السنوية التي يسدونها لتحسين المواقع الأثرية في المدن والبلدات بناء على خطط وبرامج التنمية البلدية. وسيستفيد المشروع من هذه الآلية لإعمار المواقع الأثرية بما يسهم في توليد الدخل عبر السياحة والفرص الأخرى الناشئة عن هذا النشاط.

الجزء الثالث - الوثائق القانونية والسند القانوني

47 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية إكوادور والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

48 - جمهورية الإكوادور مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

49 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع - التوصية

50 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية الإكوادور قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها تسعة ملايين وتسعمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (9 900 000 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يستحق في موعد غايته 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2044 وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في كيتو، إكوادور، في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2004)

- 1 - التمويل المشترك. تعتزم حكومة جمهورية الإكوادور ("الحكومة") الحصول على أموال للتمويل المشترك غير قابلة للسداد من الصندوق الكندي - الإكوادوري للتنمية بما قيمته 4 992 000 دولار أمريكي للمساعدة في تمويل المشروع وفقاً للشروط المنصوص عليها في خطاب التزام بالتمويل المشترك سيوقع عليه الصندوق المذكور والحكومة.
- 2 - الحساب الخاص. تفتح الحكومة وتحفظ في المصرف المركزي للإكوادور، أو في مصرف آخر يتفق عليه بين الحكومة والصندوق، حساباً خاصاً بالدولار الأمريكي لاستخدامه في تمويل المشروع.
- 3 - الوكالة التقنية للمشروع. ستضطلع وزارة الزراعة بالمسؤولية العامة عن تنفيذ المشروع، وستفوض أمر التنفيذ التقني للمشروع إلى الصندوق الكندي - الإكوادوري للتنمية في ظل اتفاقية تنفيذ تقنية تحدد شروط وأوضاع مشاركة هذا الصندوق. وتتعهد الحكومة بتسمية الوكالة التقنية للمشروع وبالاستعاضة عنها في حال تفكيكها أو تخليها عن التزاماتها.
- 4 - تمويل تنفيذ المشروع. تتيح الحكومة حصيلة القرض إلى الوكالة التقنية للمشروع وإلى أي طرف آخر من أطراف المشروع وفقاً لخطط العمل والميزانيات السنوية، واتفاقية القرض، والاتفاقية الفرعية. وبالمثل فإن الحكومة ستكفل أن تتيح الوكالة التقنية للمشروع الأموال للمشروع بما قيمته 4 992 000 دولار أمريكي وفقاً لاتفاقية القرض، وستقوم بإيداع الأموال في الحساب "باء" بمبلغ أولي قدره 100 000 دولار أمريكي لتغطية تكاليف السنة الأولى من التنفيذ، وستجدد الحساب سلفاً بعد ذلك سنوياً عبر إيداع الأموال المحددة في برنامج العمل والميزانية السنوية فيه.
- 5 - الأموال النظرية. تتيح الحكومة للوكالة التقنية للمشروع ولأي طرف آخر من أطرافه خلال فترة التنفيذ أموالاً نظرية من مواردها الذاتية بمقدار إجمالي يعادل 1 210 000 دولار أمريكي، وفقاً للأعراف الوطنية الحكومية للتعاون الإنمائي. وتحقيقاً لذلك فإن الحكومة ستترصد مخصصات في الميزانية في كل سنة مالية بمقدار يكافئ الأموال النظرية المنصوص عليها في برنامج العمل والميزانية لسنة المشروع المعنية، وستتيح مثل هذه المخصصات للوكالة التقنية للمشروع سلفاً حال ما تدعو الحاجة إليها لتنفيذ المشروع. وستغطي مساهمة الحكومة كل المساهمات التي تتطلبها التشريعات الوطنية وجميع الرسوم والضرائب المفروضة على استيراد السلع، والأشغال العامة، والخدمات الموردة في ظل المشروع.
- 6 - الوقائع الإضافية للتعليق.

(أ) يمكن للصندوق أن يعلق، كلياً أو جزئياً، حق الحكومة في طلب السحب من حساب القرض إذا لم يتم إجراء المراجعة بصورة مرضية في غضون ستة أشهر بعد الموعد المضروب لهذه الغاية.

الملحق

(ب) يمكن للصندوق أن يعلق، كلياً أو جزئياً، حق الحكومة في طلب السحب من حساب القرض في حال حدوث ما يلي: (i) إذا جرت إزاحة مدير المشروع عن منصبه دون موافقة مسبقة من الصندوق؛ (ii) إذا ما رأى الصندوق أن المنافع المادية للمشروع لا تصل بصورة وافية إلى المجموعات المستهدفة، أو أنها تصل إلى أشخاص خارج هذه المجموعة؛ (iii) إذا تم التنازل عن كتيب تنفيذ البرنامج، أو أي بند من بنوده، أو تم تعليقه أو إيقافه أو تعديله أو تغييره بدون إذن مسبق من الصندوق، وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا التنازل أو التعليق أو الإيقاف أو التعديل أو التغيير، قد أدى أو من شأنه أن يؤدي إلى تأثير مادي سلبي على المشروع؛ (iv) إذا ما اتخذت سلطة مختصة خطوات لتفكيك الوكالة التقنية للمشروع أو لتعليق عملياتها، أو إذا ما شرعت في أي تدبير أو إجراء لتوزيع أي ممتلكات للوكالة المذكورة بين دائنيتها دون اقتراح الحكومة لمؤسسة أخرى كوكالة تقنية للمشروع وإذا لم تتح أموال بديلة للتمويل المشترك بشروط يرتضيها الصندوق، وإذا لم تقبل المؤسسة المذكورة الالتزامات الواقعة على عاتق الوكالة التقنية بشروط مقبولة من الصندوق؛ (v) إذا لم تف الحكومة بأي تعهد في اتفاقية القرض ورأى الصندوق أن ذلك قد أدى أو قد يؤدي إلى الإضرار بالمشروع.

7 - **كتيب تنفيذ المشروع.** تعد الوكالة التقنية للمشروع مسودة كتيب التنفيذ وترفعها إلى الصندوق للتعليق عليها. وحال إعلان الصندوق عن عدم اعتراضه، فإن الوكالة المذكورة ستحيل المسودة إلى لجنة تنسيق المشروع للموافقة عليها.

8 - **الاتفاقية الفرعية.** تبرم الحكومة ووزارة الزراعة اتفاقية، يرتضيها الصندوق، تقوم وزارة الاقتصاد والمالية بموجبها بنقل الموارد، والحقوق، والالتزامات اللازمة لتنفيذ المشروع إلى وزارة الزراعة.

9 - **اتفاقية التنفيذ التقني.** تبرم وزارة الزراعة والوكالة التقنية للمشروع اتفاقية، يرتضيها الصندوق، وتقوم بموجبها الوزارة بتعيين الصندوق الكندي - الإكوادري للتنمية كوكالة تقنية للمشروع، وتنقل إلى هذه الوكالة الأموال المتاحة والموارد الأخرى، والحقوق، والالتزامات، بغية تنفيذ المشروع.

10 - **مشاركة النساء والمجموعات السكانية الأصلية المستفيدة.** تتعهد الحكومة بأن تكفل انخراط فئات النساء والمجموعات السكانية الأصلية بشكل كامل في كل أنشطة المشروع واستفادتها منها، وكذلك احترام مصالح المجموعات السكانية الأصلية المستفيدة خلال تنفيذ المشروع. وتحقيقاً لذلك فإن الحكومة ستضمن ما يلي: (i) تنفيذ المشروع وفقاً لأحكام التشريعات الوطنية المتعلقة بالمجموعات السكانية الأصلية؛ (ii) تمثيل المجموعات السكانية الأصلية تمثيلاً وافياً ومنصفاً في أنشطة المشروع؛ (iii) مشاركة المجتمعات المحلية للسكان الأصليين المستفيدين في حوار السياسات والإدارة المحلية؛ (iv) احترام البيانات، والاتفاقات، و/أو الاتفاقيات التي صادقت عليها الحكومة بشأن حماية المجموعات السكانية الأصلية؛ (v) ألا يؤدي المشروع إلى أي شكل من أشكال الاغتصاب للأراضي التي تحتلها تقليدياً المجتمعات المحلية للسكان الأصليين.

الملحق

11 - الشروط السابقة للنفاد. تحدد الشروط التالية شروطاً مسبقة للنفاد:

- (أ) أن يعين مدير المشروع حسب الأصول مع عدم اعتراض مسبق من الصندوق؛
- (ب) أن تنشأ لجنة تنسيق المشروع على نحو يرتضيه الصندوق؛
- (ج) أن تعين الوكالة التقنية للمشروع وفقاً لأحكام اتفاقية القرض واتفاقية التنفيذ التقني؛
- (د) أن تنشأ وحدة تنفيذ المشروع حسب الأصول؛
- (هـ) أن يوقع خطاب الالتزام بالتمويل المشترك بين الوكالة التقنية للمشروع والحكومة على نحو يرتضيه الصندوق؛
- (و) أن توقع الاتفاقية الفرعية على نحو يرتضيه الصندوق؛
- (ز) أن يُفتح الحساب الخاص وحسابات المشروع حسب الأصول؛
- (ح) أن تدخل اتفاقية المشروع حيز التنفيذ وفقاً للشروط المدرجة فيها؛
- (ط) أن توقع اتفاقية القرض حسب الأصول، وأن يكون التوقيع والأداء المتصلان بها من جانب الحكومة قد رخص بهما وصدق عليهما من جانب جميع الإجراءات الحكومية الضرورية؛ و
- (ي) أن تكون الحكومة قد سلمت إلى الصندوق رأياً قانونياً موثقاً صادراً عن الوكيل العام للشؤون القانونية في الحكومة، وأن يقبل الصندوق هذا الرأي شكلاً ومضموناً.

COUNTRY DATA

ECUADOR

Land area (km² thousand), 2001 1/	276	GNI per capita (USD), 2001 1/	1 080
Total population (million), 2001 1/	12.88	GDP per capita growth (annual %), 2000 1/	3.7
Population density (people per km²), 2001 1/	47	Inflation, consumer prices (annual %), 2001 1/	38
Legal tender – United States dollar			
Social Indicators		Economic Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1995-2001 1/	1.9	GDP (USD million) 2001 1/	17 982
Crude birth rate (per thousand people) 2001 1/	24	Average annual rate of growth of GDP 1/ 1981-1991	2.2
Crude death rate (per thousand people) 2001 1/	6	1991-2001	1.5
Infant mortality rate (per thousand live births) 2001 1/	24	Sectoral distribution of GDP 2001 1/	
Life expectancy at birth (years) 2001 1/	70	% agriculture	11
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	6.1 a/	% industry	33
Poor as % of total rural population 1/	47.0 a/	% manufacturing	18
Total labour force (million) 2001 1/	5.10	% services	56
Female labour force as % of total 2001 1/	28	Consumption, 2001 1/	
Education		General government final consumption expenditure (as % of GDP)	10
School enrolment, primary (% gross) 2001 1/	115 a/	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	68
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2001 1/	8	Gross domestic savings (as % of GDP)	22
Nutrition		Balance of Payments (USD million)	
Daily calorie supply per capita, 1997 2/	2 562	Merchandise exports 2001 1/	4 495
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2001 3/	27 a/	Merchandise imports 2001 1/	5 299
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2001 3/	15 a/	Balance of merchandise trade	-804
Health		Current account balances (USD million)	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2001 1/	2 a/	before official transfers 2001 1/	-2350 a/
Physicians (per thousand people) 2001 1/	n/a	after official transfers 2001 1/	-800 a/
Population using improved water sources (%) 2001 3/	85	Foreign direct investment net 2001 1/	n/a
Population with access to essential drugs (%) 1999 3/	0-49	Government Finance	
Population using adequate sanitation facilities (%) 2001 3/	86	Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2001 1/	n/a
Agriculture and Food		Total expenditure (% of GDP) 2001 1/	n/a
Food imports (% of merchandise imports) 2000 1/	8	Total external debt (USD million) 2001 1/	13 909
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2000 1/	1 045	Present value of debt (as % of GNI) 2001 1/	90
Food production index (1989-91=100) 2001 1/	162	Total debt service (% of exports of goods and services) 2000 1/	21
Cereal yield (kg per ha) 2001 1/	2 257	Lending interest rate (%) 2001 1/	16
Land Use		Deposit interest rate (%) 2001 1/	7
Arable land as % of land area 2000 1/	6		
Forest area as % of total land area 2000 1/	38		
Irrigated land as % of cropland 2000 1/	29		

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD ROM 2003.

2/ United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report*, 2000.

3/ UNDP, *Human Development Report*, 2003.

PREVIOUS IFAD FINANCING IN ECUADOR

Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan/Grant Acronym	Currency	Approved Loan Amount	Disbursement (as % of Approved Amount)
Fishery Development Project	IDB	IDB	I	24 Oct. 78	1 Feb 80	1 Dec 83	L - I - 6 - EC	USD	5 800 000	5%
Sur de Loja Integrated Rural Development Project	IFAD	IDB	I	13 Dec 83	11 Oct 85	31 Dec 91	L - I - 135 - EC	SDR	5 150 000	58%
Upper Basin of the Cañar River Rural Development Project	IFAD	CAF	I	12 Dec. 90	6 May 92	30 Jun 01	L-I-275-EC	SDR	4 850 000	100%
Saraguro-Yacuambi Rural Development Project	IFAD	CAF	I	03 Dec 92	24 May 94	30 Jun 02	L-I-321-EC	SDR	8 150 000	100%
Indigenous & Afro-Ecuadorian Peoples' Development Project	World Bank/IBRD	World Bank/IBRD	I	04 Dec 97	2 Nov 98	31 Dec 04	L-I-464-EC	SDR	10 850 000	87%

IBRD: International Bank for Reconstruction and Development (World Bank Group)

IDB: Inter-American Development Bank

LOGICAL FRAMEWORK

NARRATIVE	INDICATORS	MEANS OF VERIFICATION	ASSUMPTIONS
<p style="text-align: center;">DEVELOPMENT GOAL</p> <p>Reduced poverty among targeted peasant and indigenous communities, subsistence farmers, small-scale entrepreneurs, both men and women</p>	<ul style="list-style-type: none"> Poverty levels reduced by 50% by 2015 (Millennium Development Goal) 	<ul style="list-style-type: none"> Project baseline reports Integrated System of Social Indicators database 	<ul style="list-style-type: none"> Sustained poverty reduction programmes implemented
<p style="text-align: center;">PURPOSE</p> <p>Improve the livelihoods of poor small-scale farmers, peasants, women and microentrepreneurs in three agro-ecological regions of Ecuador by:</p> <ul style="list-style-type: none"> Improving Government's capacity to address rural poverty Increasing opportunities for preparing local development plans Supporting efforts to engage in investment opportunities Properly managing natural resources Investing in culture-related activities 	<ul style="list-style-type: none"> 60% of families with access to project resources increase their annual incomes by 10-30% (RIMS) 60% of families with access to project resources increase the value of their assets (land and homes) by 10% (RIMS) 60% of families with access to project resources increase the value of their physical assets by 10% (RIMS) Between start-up and end of project, increased number of organizations do business in markets for at least two years 25% of profitable rural economic activities managed by women (RIMS) 30% of women have better access to rural services (TA services) 	<ul style="list-style-type: none"> Sample household surveys at the municipal level Review and analysis of secondary sources and statistics Analysis of local economic activities (baseline, mid term and end -of-project) 	<ul style="list-style-type: none"> Productive capacity of natural resources is not further degraded by intensification of agricultural production or natural disasters Economic production is not harmed by Government countermeasures Beneficiaries and institutions able to take advantage of project benefits
<p>Output 1: Participatory Planning and Capacity Building</p> <p>National and local governments, farmers' and women's groups are able to: (i) institute rural development policies in the context of poverty reduction strategy; (ii) prepare local development plans; and (iii) design business plans for new and diversified economic activities</p>	<ul style="list-style-type: none"> Three policy documents prepared Eighteen municipal plans developed effectively 640 beneficiary groups able to prioritize and identify economic development opportunities, of which 20% are initiatives identified by women's groups 	<ul style="list-style-type: none"> Assessments of local governments Training programme reports Publicity campaigns Assessments of farmers' and women's groups Cantonal baseline surveys Economic development priority lists 	<ul style="list-style-type: none"> Local governments have sufficient financial and human resources to lead the participatory process Farmers' and women's groups willing to participate
<p>Output 2: Rural Business Development</p> <p>Farmers' and women's groups and small-scale entrepreneurs increase their potential for furthering economic opportunities and diversification, taking account of cultural and natural conditions and/or advantages in the three project regions</p>	<ul style="list-style-type: none"> 60% of beneficiary households, including 20% of woman-headed households, benefit from at least a 20% increase in income (RIMS) 25% of recipients of TA incentives continue to contract services after project completion; public goods and services funded by project are adequately operated and maintained after project completion 	<ul style="list-style-type: none"> Analysis of local economic activity Sample household surveys (baseline, mid-term and end-of-project evaluations) Municipal records 	<ul style="list-style-type: none"> Increased economic diversity financially profitable Sufficient market demand and adequate prices for products and services Local organizations able to mobilize counterpart funds to implement new public goods and services
<p>Output 3: Management of Natural Resources</p> <p>Farmers' and women's groups, and small-scale entrepreneurs and their organizations manage their physical assets in a sustainable manner</p>	<ul style="list-style-type: none"> 75% of 420 participating communities adopt at least two sustainable practices 75% of 7 600 participating families, of which 20% are woman-headed households, adopt at least two sustainable practices 75% of environmental management sub-projects reduce land degradation/deforestation/environmental contamination by 10% 	<ul style="list-style-type: none"> Land surveys and environmental records Land-use maps and records Baseline surveys, mid-term and end-of-term project evaluations Environmental records 	<ul style="list-style-type: none"> Household heads willing to improve their physical assets A combination of command and control and incentives contributes to reduced deforestation and less soil fertility loss New practices easily adopted by target groups under difficult economic conditions Control mechanisms are depoliticized
<p>Output 4: Local Knowledge and Cultural Diversity</p> <p>Local communities enhance their self-esteem, better their economic well-being, and increase their incomes</p>	<ul style="list-style-type: none"> 25% of all potential heritage sites restored (RIMS) 25% of all product and services identified successfully marketed 25% of all culture-based sub-projects profitable At least one new product or service has been introduced per canton to diversify sources of incomes and markets 75% of potential practices and practitioners registered 	<ul style="list-style-type: none"> Cultural maps Entrepreneurship directories Sales records Baseline surveys, mid-term and end-of-project evaluations 	<ul style="list-style-type: none"> Municipalities able to generate interest among contributors with regard to rehabilitation of historical sites Cultural products of sufficient quality to generate interest and demand Strong market interest in products and services rewarded for excellence A regulatory body exists to issue Certificates of Origin

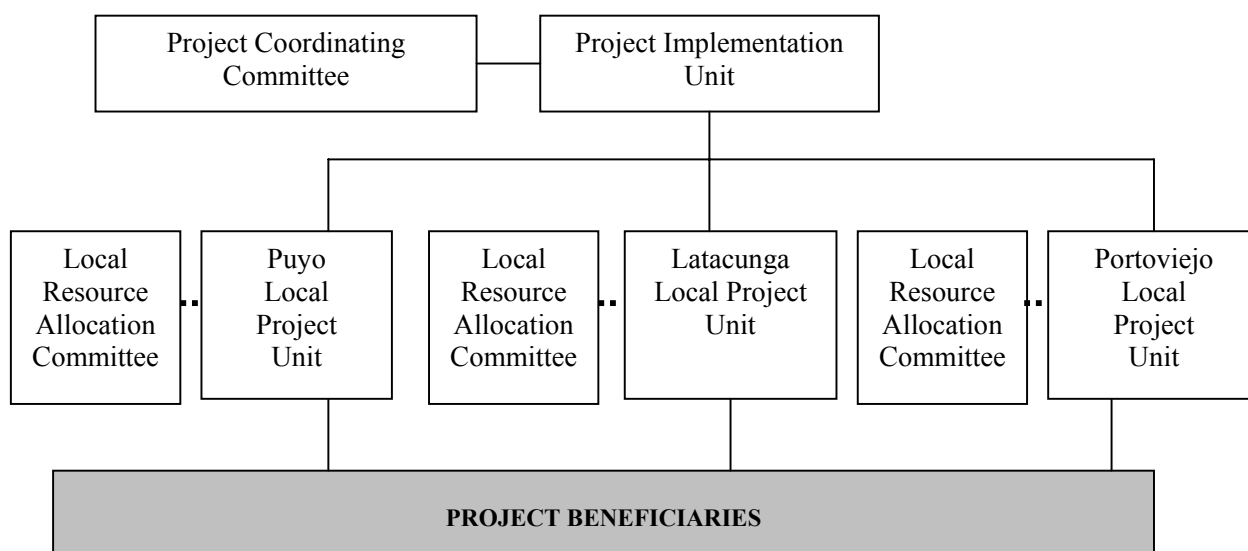
ACTIVITIES			
PARTICIPATORY PLANNING AND CAPACITY BUILDING	REAL BUSINESS DEVELOPMENT	MANAGEMENT OF NATURAL RESOURCES	LOCAL KNOWLEDGE AND CULTURAL DIVERSITY
<ul style="list-style-type: none"> ➤ Developing Government's capacity to institute rural development policies in the context of poverty reduction strategies <ul style="list-style-type: none"> • Inter-ministerial consultations • Study tours to successful experiences in Latin America • Technical studies on relevant subjects • Publication of results ➤ Strengthening local governments to develop and implement participatory planning and development processes <ul style="list-style-type: none"> • Organizational assessment of local governments • Development and implementation of municipal programmes • Systematization and dissemination of results ➤ Strengthening capacity of farmers' and women's groups to identify different economic development opportunities <ul style="list-style-type: none"> • Value chain analysis • Municipal baseline surveys • Focus-group discussions and stakeholder meetings • Identification of gender dimensions <p>GENDER ACTIONS</p> <ul style="list-style-type: none"> • Municipal staff sensitized to gender issues • Municipal staff trained to address needs of rural women • Women staff at municipalities are trained in gender issues and in participatory planning • Gender awareness sessions included in participatory planning 	<ul style="list-style-type: none"> ➤ Establishing demand-driven mechanisms for cofinancing economic and social initiatives <ul style="list-style-type: none"> • Appraisals of integral municipal development sub-project proposals • Sub-project implementation ➤ Establishing demand-driven technical and management advisory services <ul style="list-style-type: none"> • Identification and formulation of sub-projects • TA sub-project implementation, including signing of contracts and opening of bank accounts • Training of service providers • Supply-side support • Exchanges of experiences among producers and in-service training ➤ Implementing public goods and services sub-projects <ul style="list-style-type: none"> • Assess and conduct situational analyses • Implement sub-projects: (i) improvement of environment and sanitary conditions of market places; (ii) improvement of tourism-related environmental conditions; and (iii) improvement of information services for tourists and entrepreneurs <p>GENDER ACTIONS</p> <ul style="list-style-type: none"> • Strengthening women's involvement in rural business activities • Identification of women-led businesses • Impact studies 	<ul style="list-style-type: none"> ➤ Small-scale producers, farmers and indigenous communities identify their training requirements for managing physical assets <ul style="list-style-type: none"> • Community exchanges • Farmer-to-farmer training • Information systematization and dissemination • Identification and hiring of community trainers ➤ Small-scale producers, farmers and indigenous communities manage their physical assets through competitive awards <ul style="list-style-type: none"> • Promotion of activities • Situational diagnoses (transects and wealth-ranking exercises) • Sub-project implementation, including competitive awards ➤ Communities and local governments identify environmental management projects and successfully compete for project resources <ul style="list-style-type: none"> • Provide preinvestment support • Calls for proposals • Sub-project implementation <p>GENDER ACTIONS</p> <ul style="list-style-type: none"> • Women-related issues considered in weighting of projects for implementation 	<ul style="list-style-type: none"> ➤ Identifying and recovering existing heritage sites <ul style="list-style-type: none"> • Cultural mapping • Dissemination of information • Municipalities receive resources from tax returns • Sub-project implementation ➤ Identifying identity products and promoting excellency <ul style="list-style-type: none"> • Organize fairs and negotiating venues ➤ Identifying and promoting local cultural products and manifestations <ul style="list-style-type: none"> • Calls for proposals • Sub-project implementation <p>GENDER ACTIONS</p> <ul style="list-style-type: none"> • Women artists and artisans identified <p>Sub-projects weighted for inclusion of gender issues in cultural products</p>

ORGANIZATION AND IMPLEMENTATION

A. Coordination and Project Management

1. **Coordination.** Overall project guidance will be provided by a PSC composed of representatives of the MAG, MEF, IFAD and FECD. The project director will act as the secretariat of the PSC, which will meet every three months and be responsible for reviewing and approving the project's annual work programmes and budgets (AWP/Bs) prepared by the PIU.
2. The PSC will provide overall guidance on project implementation. More specifically, it will: (i) approve the appointment of the project director, who will be recruited in accordance with selection procedures acceptable to IFAD; (ii) review and approve the project AWP/Bs; (iii) review mid-term review and annual progress reports; and (iv) review/approve sub-project grants of more than USD 200 000 for environmental improvement projects and heritage site rehabilitation. The FEDC board of governors will approve projects costing more than USD 200 000 financed by FECD under the integrated municipal development sub-projects sub-component.
3. **Management.** A PIU will be established at Latacunga in Cotopaxi Province and staffed by a project director, recruited in accordance with selection procedures acceptable to IFAD, and an administrator, an accountant and support staff. The project director will be expected to: (i) provide overall leadership and oversee the implementation of project activities; (ii) prepare AWP/Bs; (iii) act as secretariat to the PSC; (iv) represent the project in dealings with government authorities, other donors and civil-society organizations; (v) review project evaluations; and (vi) submit progress reports and other documents for review by IFAD and the cooperating institution. The administrator will be responsible for preparing and maintaining proper records of all disbursements, procurement and accounts; supervising the work of an accountant and support staff; providing inputs for preparation of AWP/Bs; and preparing requests for replenishing the Special Account, in accordance with the provisions of IFAD and the cooperating institution.
4. Given the heterogeneity of the project area and since project activities will be undertaken in three distinct regions of the country, project field offices will be established in Puyo for the Amazonian region; in Latacunga for the *Sierra* region; and in Portoviejo for the *Costa* region. Staffing will include an RPO, an administrator and support staff for each region. The RPOs will be responsible for: (i) assessing beneficiary conditions at project start-up; (ii) maintaining a database on NGOs and beneficiary organizations in the project areas; (iii) preparing AWP/Bs for the respective offices; (iv) promoting project activities among beneficiary communities; (v) preparing quarterly project reports; (vi) liaising with the PSC as required; (vii) authorizing local disbursements in cooperation with the regional accountant; and (viii) assisting in project monitoring. The regional accountant will be responsible for local disbursements and procurement and for maintaining project accounts in accordance with sound accounting practices. The RPOs will act as the secretariats for the LRACs.
5. LRACs will be established on an ad hoc basis in each project area to review and approve TA sub-projects. These committees will assess the merits and demerits of sub-projects based on prior analysis carried out by the RPO. The committees will include representatives of the MAG, local government and beneficiary organizations.

PROJECT ORGANIZATIONAL STRUCTURE



B. Executing Agency: Ecuadorian-Canadian Development Fund

6. **Background.** The FECD was established in August 1990 by a Memorandum of Understanding (MOU) setting out the responsibilities of the Governments of Canada and Ecuador. The MOU, which supplements the economic, commercial and development agreement signed by Canada and Ecuador in October 1983, indicates the authorities responsible for implementing obligations under the MOU: the Canadian International Development Agency (CIDA) for Canada, and, for Ecuador, the Ministry of Foreign Affairs and the National Development Council (CONADE) (now the National Planning Office (ODEPLAN)). The termination date of the original agreement was extended until 2009 by an exchange of letters.

7. **Objectives.** The objectives of FECD are to contribute to reaching targets set out in Ecuadorian development plans and those of CIDA's technical and financial cooperation programme in Ecuador. The institution was established to finance the local costs of projects and of activities identified by the secretariat of FECD.

8. **Mandate, programmes and projects.** FECD resources are used to support organizations in the implementation of programmes and projects aimed at improving living conditions in rural areas, and to promote sustainable economic development in rural Ecuador. At the project level, FECD accords priority to viable associative productive projects that ensure self-sufficiency and self-management in the short term and have demonstrable multiplier effects. Priority is given to the following activities in rural areas: agricultural production; soil and water management and conservation; primary health care, basic education and social welfare; and small-scale agricultural infrastructure. Programmes and projects are expected to have a significant impact on the most vulnerable groups by increasing beneficiaries' social and economic well-being; improving basic health care, education and social welfare; increasing incomes and ensuring sustainable production; and supporting research directly linked to production activities.

9. **Institutional and organizational structure.** FECD's institutional and organizational structure includes a board of governors and a secretariat. The board of governors is composed of five members. These were originally the Secretary-General of CONADE, the General Manager of the Ecuadorian Central Bank, the Canadian Ambassador to Ecuador, the Director of CIDA's Andes Programme, and a fifth independent member appointed by mutual agreement between the other governors. Today, the Ecuadorian members on the board are representatives of ODEPLAN and the Ecuadorian Institute for International Cooperation. The Board nominates the Ecuadorian director of the Fund; ensures that all FECD operations are consistent with its overall objectives and principles; approves eligibility criteria for projects to be funded; draws up management policies; approves projects, programmes and budgets; contracts evaluators and independent auditors; meets twice-yearly to review activities, consider new programmes and projects and approve budgets; approves AWP/Bs; and authorizes individuals to manage and sign FECD bank accounts.

10. The secretariat of FECD is headed by one Ecuadorian and one Canadian director. Both are experts in rural development and are not officials of their respective governments. FECD has the following staff: (i) an administrator, sector specialists, support staff and short-term staff specialists as required. The secretariat is responsible for receiving, administering, managing and disbursing the funds generated by projects as agreed with CIDA; preparing regular activity reports; identifying and evaluating projects and programmes eligible for funding; establishing eligibility criteria for programmes and projects; providing technical and management assistance to implementing agencies of programmes and projects; ensuring proper M&E of approved programmes and projects, including reporting systems; and establishing the necessary procedures and documentation for approving programmes and projects. FECD disburses approximately USD 4.0 million a year, but this may vary depending on the amount of counterpart funding from different sources. Operations are undertaken by a senior project manager and five project officers.

IMPLEMENTATION RESPONSIBILITIES

IFAD	CAF	MEF	MAG	FECD*	Local Governments	Beneficiary organizations
Negotiate and sign loan agreement	Supervise project implementation	Negotiate and sign loan agreement	Subscribe supplementary agreement with FECD	Subscribe supplementary agreement with MAG	Participate fully in preparation of local development plans	Take lead in identifying, formulating, implementing and monitoring sub-projects
Review and approve selection of project director and other PIU staff	Channel requests for replenishment of the Special Account	Represent the borrower in PSC meetings	Chair meetings of PSC	Finalize project operations manual	Participate as members of LRAC	Participate in LRAC meetings to present and defend sub-project proposals
Review and approve revised project operations manual		Jointly with MAG, implement a training programme on rural development policies in the context of poverty reduction strategies	Participate in implementation of project activities and facilitate synergy between the project and other projects under its mandate	Establish PIU and execute the project	Cofinance municipal environmental sub-projects	Sign contractual obligations with project and with providers of technical assistance
Participate in PSC				Assume full responsibility for the funding, implementation and monitoring of the integrated municipal development sub-projects		Contract training services and trainers
Approve appointment of external auditors			Jointly with MEF, implement a training programme on rural development policies in the context of poverty reduction strategies			Open bank accounts to receive project funds
Approve disbursement						
Participate in joint supervision missions						

* FECD will be responsible for overall implementation of the project based on its appointment as executing agency by MAG in accordance with stipulations contained in a subsidiary agreement or other legal instrument signed between FECD and MAG. The FECD will be entirely responsible for implementation of the integrated municipal development sub-projects and follow FECD procedures for project identification, formulation, approval, implementation and M&E.

APPENDIX V

RESULTS AND IMPACT MANAGEMENT SYSTEM

Activity Clusters	First-Level Results	Second-Level Results
All clusters	<p>26 000 project-financed families increase the value of their private assets by at least 10% (land, livestock or workshops)</p> <p>Subsistence families will increase food production by at least 20% and some of this increase will help food security</p> <p>Additionally, 9 000 project-financed families increase their public assets by at least 10% (sanitary conditions in fairs, tourist circuits, and information services)</p>	<p>18 000 or 70% of targeted families use project increased assets (land, livestock, or workshops) profitably</p> <p>Food security coverage indexes improve by at least 15% for about 13 500 families</p> <p>Additionally, 4 500 families (or 50% of targeted families) have access to public goods and services one year after sub-project completion (sanitary conditions in fairs, tourist circuits and information services)</p>
Participatory planning and capacity building	<p>18 municipality plans are effective</p> <p>Each municipality plan includes a 10% increase in drinking water coverage</p> <p>640 business plans are formulated, 128 of which are for women's groups</p>	<p>32 local business plans are included in municipality plans, 20% of which are for women's groups</p> <p>10% of incremental drinking water systems are fully working</p> <p>64 women's groups' business plans have been financed and are fully working</p>
Integral municipal development sub-projects	<p>13 500 families increased their annual income by 20-30%, of which:</p> <p>(i) 1 300 families have access to reproductive health training courses</p> <p>(ii) 1 300 men have access to saving accounts</p> <p>(iii) 2 600 women have access to accounts</p> <p>(iv) 7 000 families have access to sub-project production facilities such as stockyards, workshops and improved farms</p>	<p>8 100 families (or 60% of targeted families) are using their assets profitably two years after sub-project completion; of these 2 600 are woman-headed households</p> <p>(i) 1 000 household heads (50% women) use the reproductive health training received</p> <p>(ii) 1 000 new saving accounts opened by men are fully operational</p> <p>(iii) 2 000 new saving accounts opened by women are fully operational</p> <p>(iv) 3 600 targeted families use their production facilities (stockyards, workshops, and improved farms) profitably</p>
Technical assistance sub-projects	<p>8 900 families increase their annual income by 20 to 30%, of which:</p> <p>(i) 1 800 families have access to agricultural technical assistance</p> <p>(ii) 1 800 families have access to livestock technical assistance</p> <p>(iii) 3 600 families have access to craft and microentrepreneurial technical assistance</p> <p>(iv) 1 800 families have access to land titling technical assistance</p> <p>(v) 400 beneficiaries have been trained to improve their productive skills</p> <p>(vi) Sanitary conditions at 18 fairs have improved</p> <p>(vii) 18 local products certified origin denominations have been obtained</p> <p>(viii) 18 pedestrian bridges, 30 km pedestrian trails and 15 tourist circuits have sign posts</p>	<p>5 300 families (or 60% of targeted families) are using their assets one year after project completion; of these 2 000 are woman-headed households</p> <p>(i) to (iii) 60% of families who accessed technical assistance report increased total revenue and/or sales one year after project completion</p> <p>(iv) 1 000 families finish their land titling one year after having started the procedure</p> <p>(v) 300 beneficiaries (men, women and youth) use their productive skills profitably one year after training completion</p> <p>(vi) 14 fairs have sanitary conditions fully working</p> <p>(vii) 14 local products certified origin denominations are operational one year after sub-project completion</p> <p>(viii) 12 project-financed infrastructures are operational one year after sub-project completion</p>

APPENDIX V

Activity Clusters	First-Level Results	Second-Level Results
Management of natural resources sub-projects	<p>3 500 families increase the value of their physical assets by 20% (land, irrigation systems, and housing), of which:</p> <ul style="list-style-type: none"> (i) 500 families replaced flooding irrigation by adequate environmental practices such as composts (ii) 500 families have access to improved firewood stoves (iii) 500 families use environmental skills for livestock management and/or forage, and build barns and sheds (iv) 500 families use environmental skills for forestry and biomass energy management (v) 3 200 ha are irrigated, with improved environmental skills such as aspersion or hosing <p>420 communities increase the value of their assets by 25% (land, and irrigation systems)</p> <ul style="list-style-type: none"> (vi) 6 400 ha are managed sustainably in previously degraded soils (vii) 18 km of irrigation ditches have been improved and are environmentally friendly <p>1 800 families increase the value of their assets by 20% (land and forestry resources)</p> <ul style="list-style-type: none"> (viii) 54 environmental sub-projects have been formulated and evaluated (ix) 6 400 ha have been reforested in secondary forests (x) 2 conservation fauna and flora sub-projects have been implemented 	<p>2 100 families who saw a value increase in their assets manage their natural resources sustainably one year after sub-project completion</p> <ul style="list-style-type: none"> (i) 400 families replaced flooding irrigation and their composts are operating (ii) 400 families report decreased respiratory illness (iii) 400 families report increase in total revenue and/or livestock sales, and their physical assets (iv) 400 families report optimization of biomass use (v) 2 600 ha are irrigated with improved environmental skills such as aspersion or hosing <p>300 communities report a 10% value increase in their physical assets</p> <ul style="list-style-type: none"> (vi) lands intervened by project are managed without conflict (vii) project-improved irrigation ditches are operational one year after project completion <p>1 000 families increase the value of their assets by 20% (land and forestry resources)</p> <ul style="list-style-type: none"> (viii) 18 environmental sub-projects have been successfully implemented (ix) 900 families report reforestation benefits (x) 80 families have access to conservation sub-project benefits with flora and fauna
Local knowledge and cultural diversity sub-projects	<p>18 cultural heritage sub-projects benefit 18 municipalities</p> <ul style="list-style-type: none"> (i) Six colonial churches, 6 archeological sites and 6 cultural sites rebuilt (ii) 18 cultural directories developed <p>216 cultural contests implemented</p>	<p>18 cultural heritage sub-projects have been cofinanced and are operating</p> <ul style="list-style-type: none"> (i) project cultural sites rebuilt are fully operating and maintenance is provided (ii) 18 cultural directories are bought mainly by tourists <p>151 cultural contests are cofinanced by municipality and report sales increase</p>

